الحماية القانونية لسرية المعاملات الالكترونية

د. مارشا غايب قطريه(*)

ملخص(**)

مع انتشار الاتصالات الالكترونية في الجامعات تجد إدارات هذه الجامعات نفسها مضطرة لتقييم عائدات هذه الاتصالات ومسؤولياتها في تقديم خدمة البريد الالكتروني لطلابها وفي الوقت نفسه توفير الأمن لشبكاتها، وبما أن الجامعات تسعى إلى توفير مناخ لتبادل الافكار تزدهر فيه المعارف إلا أن عليها أن تضمن وسيلة لمراقبة الشبكة لحماية طلابها وحقوقهم وتجنب المشاكل التي قد تتحملها من مسؤوليتها لنشر أفكار أوكلمات غير أخلاقية أو غير قانونية.

هذا ويعالج البحث النصوص التي تنشرها منظمات دولية كالامم المتحدة والقوانين الموضوعة وما تحكم به المؤسسة القضائية في امريكا من أجل القاء الضوء على الوضع القانوني الحالي حول مسؤولية مقدمي خدمات الشبكة الالكترونية حول حفظ السرية ومشاكل الملاحقة غير الشرعية والاسلوب الفاضح والاختلاس والجرائم عن طريق الشبكة ونشر الفيروسات كما يتطرق البحث لمسؤولية الجامعات عن بريدها الالكتروني ويعطي البحث توصيات لادارات الجامعات حول إدارة البريد الالكتروني

(*) عضو هيئة التدريس، قسم اللغة الانجليزية كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض.

(**) البحث منشور كاملاً باللغة الانجليزية في (٤٧٥) من هذا العدد.

في ضوء النصوص الدولية والاحكام القضائية التي تتعلق بالامور المعقدة المرتبطة بادارة البريد الالكتروني وفي الوقت نفسه تقديم خدمة آمنة لكل من له علاقة بها .

هذا ويتكون البحث من العناصر الرئيسة التالية :

ـ مقدمة

ـ سرية المعاملات الالكترونية في القانوني الدولي .

ـ الاتصالات الالكترونية في العالم العربي (الدول العربية) .

ـ خلفية عن المحافظة على انظمة البريد الالكتروني الجامعية في الولايات المتحدة الامريكية .

ـ مفهوم الخصوصية في الاتصالات الالكترونية .

ـ مراقبة وملاحقة الاشخاص بقصد التشهير والفضيحة من خلال الاتصالات الالكترونية .

ـ الخصوصية والمواقف الجنسية المقززة .

ـ الحماية القانونية للخصوصية .

ـ قانون خصوصية الاتصالات الالكترونية .

ـ قانون الخصوصية لعام (١٩٧٤م) وقانون حماية الخصوصية (١٩٨٠م) .

ـ نظم المعلومات والاتصالات الالكترونية .

ـ نظم المعلومات الحاسوبية والاطر التقليدية العامة .

ـ الاحتيال عن طريق الكمبيوتر وسوء استخدام القانون .

ـ جرائم الكمبيوتر .

ـ نظم التزوير عن طريق الحاسوب، الاحتيال الحاسوبي وسوء استخدام القانون ١٩٨٦م .

ـ تعديلات قانون سوء استخدام الحاسوب لسنة ١٩٩٤م

ـ الفيروسات .

ـ قانون الاتصالات لعام ١٩٩٦م .

ـ مسؤولية الجامعات تجاه الاتصالات الالكترونية .

ـ حقوق الاسرة التربوية وقانون الخصوصية .

ـ البريد الالكتروني والجامعة .

ثم أنتهى البحث إلى عدة توصيات يمكن إجمالها فيما يلي :

ـ التأكيد على أن البريد الالكتروني إنما هو وسيلة اتصالية مملوكة للجامعة ملكية عامة . إن من شأن هذا ان يخفف مسؤولية الجامعة تجاه هذا الموضوع .

ـ على الجامعة ان توضح لمستخدمي البريد الالكتروني انها ستجري مراجعة دورية للرسائل المرسلة والمتلقاة كما ان كافة المراسلات هي تحت المراقبة .

يطلب إلى الطلاب الالتزام بكل الشروط والتعليمات الضابطة للتعامل مع نظام البريد الالكتروني بما في ذلك الرسائل المحتوية على مواد جنسية فاضحة، أو المواد ذات الصلة بالتحرش وإشانة السمعة والمواد غير القانونية المفتقرة للتهذيب .

ليس ذلك فحسب بل على الطلاب أن يفهموا جيدا أن البريد الالكتروني ليس مخصصاً لاعمالهم التجارية الخارجية وإنما هو لاغراض علمية وتعليمية محددة .

على الطلاب أن يتأكدوا أن الرسائل حتى بعد محوها يمكن تتبعها إلى مصدرها .

وفي حالة الدعاوى القانونية أو الادانة فبالامكان الوصول إلى الرسائل ، إن معرفة الطلاب لهذه الحقيقة والحذر وعدم ارسالهم رسائل قد تسبب مشكلات تصبح الجامعة فيها طرفاً فيما لو أخذ الأمر صورة دعاوي أو أيه مساءلات قانونية .